

যঈফ ও জাল হাদিস

হাদিস নাম্বারঃ ২৫

১/ বিবিধ

আরবী

لما اقترب آدم الخطيئة، قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه؟ قال: يا رب لما خلقتني بيدك، ونفخت في من روحي، رفعت رأسي، فرأيت على قوائم العرش مكتوبا لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله: صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي، ادعني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك

موضوع

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (2 / 615) وعنه ابن عساکر (2 / 323) وكذا البيهقي في باب ما جاء فيما تحدث به صلى الله عليه وسلم بنعمة ربه من "دلائل النبوة" (5 / 488) من طريق أبي الحارث عبد الله بن مسلم الفهري، حدثنا إسماعيل ابن مسلمة، نبأنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعا، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب

فتعقبه الذهبي بقوله: بل موضوع، وعبد الرحمن واه، وعبد الله بن مسلم الفهري لا أدري من هو.

قلت: والفهري هذا أورده في "ميزان الاعتدال" لهذا الحديث وقال: خبر باطل رواه البيهقي في "دلائل النبوة" وقال البيهقي: تفرد به عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم وهو ضعيف

وأقره ابن كثير في " تاريخه " (2 / 323) ووافقه الحافظ ابن حجر في " اللسان " أصله " الميزان " على قوله: خبر باطل وزاد عليه قوله في هذا الفهري: لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله فإنه من طبقته

قلت: والذي قبله هو عبد الله بن مسلم بن رشيد، ذكره ابن حبان فقال: متهم بوضع الحديث، يضع على ليث ومالك وابن لهيعة لا يحل كتب حديثه، وهو الذي روى عن ابن هدية نسخة كأنها معمولة

والحديث أخرجه الطبراني في " المعجم الصغير " (207) من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن زيد ثم قال: لا يروي عن عمر إلا بهذا الإسناد.

وقال الهيثمي في " المجمع " (8 / 253): رواه الطبراني في " الأوسط " و" الصغير " وفيه من لم أعرفهم

قلت: وهذا إعلال قاصر ما دام فيه عبد الرحمن بن زيد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " القاعدة الجلية في التوسل والوسيلة " (ص 69): ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب " المدخل إلى معرفة

الصحيح من السقيم ": عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه

قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيرا

وصدق شيخ الإسلام في نقله اتفاقهم على ضعفه وقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي، فإنك إذا فتشت كتب الرجال، فإنك لن تجد إلا مضعفا له، بل ضعفه جدا علي بن المديني وابن سعد، وقال الطحاوي: حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف

وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف، فاستحق الترك

وقال أبو نعيم نحو ما سبق عن الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة

قلت: ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أصلها موقوف ومن الإسرائيليات، أخطأ

عبد الرحمن بن زيد فرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويؤيد هذا أن أبا بكر
الآجري أخرجه في " الشريعة " (ص 427) من طريق الفهري المتقدم بسند آخر له
عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه
ورواه (ص 422 - 425) من طريق أبي مروان العثماني قال: حدثني أبي (في الأصل:
ابن وهو خطأ) عثمان بن خالد عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: " من
الكلمات التي تاب الله عز وجل على آدم عليه السلام أنه قال: اللهم إني أسألك بحق
محمد عليك.. " الحديث نحوه وليس فيه ادعني بحقه إلخ
وهذا موقوف وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحتج بهما لوروا حديثا مرفوعا،
فكيف وقد روى قولاً موقوفاً على بعض أتباع التابعين وهو قد أخذه - والله أعلم -
من مسلمة أهل الكتاب أو غير مسلمتهم أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها كما بينه شيخ
الإسلام في كتبه

وكذلك رواه ابن عساكر (2 / 310 / 2) عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن
مسعود من قوله موقوفاً عليه وفيه مجاهيل

وجملة القول: أن الحديث لا أصل له عنه صلى الله عليه وسلم فلا جرم أن حكم عليه
بالبطلان الحافظان الجليلان الذهبي والعسقلاني كما تقدم النقل عنهما
ومما يدل على بطلانه أن الحديث صريح في أن آدم عليه السلام عرف النبي صلى الله
عليه وسلم عقب خلقه، وكان ذلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في
حديث إسناده خير من هذا على ضعفه أنه لم يعرفه إلا بعد نزوله إلى الهند وسماعه
باسمه في الأذان! انظر الحديث (403)

ومع هذا كله فقد جازف الشيخ الكوثري وصححه مع اعترافه بضعف عبد الرحمن بن
زيد لكنه استدرك (ص 391) فقال: إلا أنه لم يتهم بالكذب، بل بالوهم، ومثله ينتقى
بعض حديثه

قلت: لقد بلغ به الوهم إلى أنه روى أحاديث موضوعة كما تقدم عن الحاكم وأبي نعيم،
فمثله لا يصلح أن ينتقى من حديثه حتى عند الكوثري لولا العصبية والهوى، فاسمع

إن شئت ما قاله (ص 42) في صدد حكمه بالوضع على حديث "إياكم وخضراء الدمن ... " وقد تقدم برقم (14)

وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفراد الكذاب أو المتهم بالكذب أو الفاحش الخطأ به

وقد علمت مما سبق أن مدار الحديث على عبد الرحمن بن زيد الفاحش الخطأ،

فيكون حديثه ضعيفا جدا على أقل الأحوال عنده لو أنصف

ومن عجيب أمره أنه يقول عقب عبارته السابقة (ص 391) : وهذا هو الذي فعله

الحاكم حيث رأى أن الخبر مما قبله مالك فيما روى ابن حميد عنه حيث قال لأبي

جعفر المنصور: وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام

فمن أين له أن الحاكم رأى أن الخبر مما قبله مالك؟ ! فهل يلزم من كون الرجل كان

حافظا أنه كان يحفظ كل شيء عن أي إمام، هذا ما لا يقوله إنسان؟ ! فمثل هذا لا بد

فيه من نقل يصرح بأن الحاكم رأى ... وإلا فمن ادعى ذلك فقد قفى ما ليس له به علم

ثم هب أن مالكا قبل الخبر، فهل ذلك يلزم غيره أن يقبله وهو لم يذكر إسناده المتصل

منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أفلا يجوز أن يكون ذلك من الإسرائيليات التي

تساهل العلماء في روايتها عن بعض مسلمة أهل الكتاب مثل كعب الأحبار، فقد كان

يروى عنه بعضها ابن عمر وابن عباس وأبوهريرة باعتراف الكوثري نفسه (ص 34 - "

مقالة كعب الأحبار والإسرائيليات ") فإذا جاز هذا لهؤلاء، أفلا يجوز ذلك لمالك؟ بلى

ثم بلى

فثبت أن قول مالك المذكور لا يجوز أن يكون شاهدا مقويا للحديث المروى عن النبي

صلى الله عليه وسلم

وهذا كله يقال لو ثبت ذلك عن مالك، كيف ودون ثبوته خبط القطار! فإنه يرويه عنه ابن

حميد وهو محمد بن حميد الرازي في الراجح عند الكوثري ثم اعتمد هو على توثيق

ابن معين إياه وثناء أحمد والذهلي عليه، وتغافل عن تضعيف جمهور الأئمة له، بل

وعن تكذيب كثيرين منهم إياه، مثل أبي حاتم والنسائي وأبي زرعة وصرح هذا أنه كان

يتعمد الكذب، ومثل ابن خراش فقد حلف بالله أنه كان يكذب، وقال صالح بن محمد الأسدي: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا ننتهمه فيه، وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحدا أجراً على الله منه، وقال أيضاً: ما رأيت أحدا أحق بالكذب من رجلين سليمان الشاذكوني ومحمد ابن حميد، كان يحفظ حديثه كله وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً

فهذه النصوص تدل على أن الرجل كان مع حفظه كذاباً، والكذب أقوى أسباب الجرح وأبينها، فكيف ساغ للشيخ تقديم التعديل على الجرح المفسر مع أنه خلاف معتقده؟

علم ذلك عند من يعرف مبلغ تعصبه على أنصار السنة وأهل الحديث، وشدة عداوته إياهم سامحه الله وعفا عنه

فتبين مما ذكرناه أن هذه القصة المروية عن مالك قصة باطلة موضوعة، وقد حقق القول في ذلك على طريقة أخرى شيخ الإسلام في "القاعدة الجلية" (1 / 227 - ضمن مجموع الفتاوى) وابن عبد الهادي في "الصارم المنكي" فليراجعهما من أراد المزيد من الاطلاع على بطلانها، فإن فيما أوردت كفاية

وبذلك ثبت وضع حديث توسل آدم بالنبي صلى الله عليه وسلم، وخطأ من خالف. ولقد أطلت كثيراً في تحقيق الكلام عليه وعلى الأحاديث التي قبله، وما كنت أود ذلك لولا أنني وجدت نفسي مضطراً لذلك، لما وقفت على مغالطات الشيخ الكوثري، فرأيت من الواجب الكشف عنها لئلا يغتر بها من لا علم له بما هنالك! فمعذرة إلى القراء الكرام

هذا وإن من الآثار السيئة التي تركتها هذه الأحاديث الضعيفة في التوسل أنها صرفت كثيراً من الأمة عن التوسل المشروع إلى التوسل المبتدع، ذلك لأن العلماء متفقون - فيما أعلم - على استحباب التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه أو صفة من

صفاته تعالى، وعلى توسل المتوسل إليه تعالى بعمل صالح قدمه إليه عز وجل ومهما قيل في التوسل المبتدع فإنه لا يخرج عن كونه أمرا مختلفا فيه، فلو أن الناس أنصفوا لانصرفوا عنه احتياطا وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "دع ما يريك إلى ما لا يريك" إلى العمل بما أشرنا إليه من التوسل المشروع، ولكنهم مع الأسف أعرضوا عن هذا وتمسكوا بالتوسل المختلف فيه كأنه من الأمور اللازمة التي لا بد منها ولازموها ملازمته للفرائض! فإنك لا تكاد تسمع شيئا أو عالما يدعو بدعاء يوم الجمعة وغيره إلا ضمنه التوسل المبتدع، وعلى العكس من ذلك فإنك لا تكاد تسمع أحدهم يتوسل بالتوسل المستحب كأن يقول مثلا: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المنان، يا بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم إني أسألك ... مع أن فيه الاسم الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى كما قال صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه فهل سمعت أيها القارئ الكريم أحدا يتوسل بهذا أو غيره مما في معناه؟ أما أنا فأقول أسفا: إنني لم أسمع ذلك، وأظن أن جوابك سيكون كذلك، فما السبب في هذا؟ ذلك هو من آثار انتشار الأحاديث الضعيفة بين الناس وجهلهم بالسنة الصحيحة، فعليكم بها أيها المسلمون علما وعملا تهتدوا وتعزوا وبعد طبع ما تقدم اطلعت على رسالة في جواز التوسل المبتدع لأحد مشايخ الشمال المتهورين، متخمة بالتناقض الدال على الجهل البالغ، وبالضلال والأباطيل والتأويلات الباطلة والافتراء على العلماء بل الإجماع! مثل تجويز الاستغاثة بالموتى والنذر لهم، وزعمه أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان وغير ذلك مما لا يقول به عالم مسلم، كما أنه حشاها بالأحاديث الضعيفة والواهية كما هي عادته في كل ما له من رسائل - وليته سكت عنها، بل إنه صحح بعض ما هو معروف منها بالضعف كقوله (ص 42) وفي الأحاديث الصحيحة: "إن أحب الخلق إلى الله أنفعهم لعباده" وغير ذلك مما لا يمكن البحث فيه الآن وإنما القصد أن أنبه القراء على ما وقع في كلامه على الأحاديث المتقدمة في التوسل

من التدليس بل الكذب المكشوف ليوهمهم صحتها، كي يكونوا في حذر منه ومن أمثاله من الذين لا يتقون الله فيما يكتبون، لأن غرضهم الانتصار لأهوائهم وما وجدوا عليه آبائهم وأمهاتهم

فحديث أنس (رقم 23) الذي بينا ضعف إسناده، أو هم هو أنه صحيح بتمكسه بتوثيق ابن حبان والحاكم لروح بن صلاح! وقد أثبتنا ضعف هذا الراوي وعدم اعتداد العلماء بتوثيق المذكورين فتذكر، كما أثبتنا عدم أمانة الكوثري في النقل واتباعه للهوى وقد جرى على طريقته هذه مؤلف هذه الرسالة بل زاد عليه! فإنه بعد أن ساق الحديث موهما القاريء أنه صحيح قال عقبه (ص 15): ولهذا طرق منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في "المعرفة" والديلمي في "الفردوس" بإسناد حسن كما قاله الحافظ السيوطي

فهذا كذب منه على ابن عباس رضي الله عنه - وربما على السيوطي أيضا - فليس في حديث ابن عباس موضع الشاهد من حديث أنس وهو قوله "بحق نبيك والأنبياء الذين قبلي فإنك أرحم الراحمين" وذلك مما يوهن هذه الزيادة ولا يقويها خلافا لمحاولة المؤلف الفاشلة المغرضة

وأما حديث عمر (رقم 25) فقال في تخريجه (ص 15) وأخرج البيهقي في "دلائل النبوة" وقد التزم أن لا يذكر في هذا الكتاب حديثا موضوعا

قلت: والجواب من وجهين

الأول: أن الالتزام المذكور غير مسلم به، فقد أخرج فيه غيرما حديث موضوع وقد نص على ذلك بعض النقاد، ومن يتتبع مقالاتنا هذه في الأحاديث الضعيفة والموضوعة يجد أمثلة على ذلك وحسبك دليلا الآن هذا الحديث فقد حكم عليه الحافظان الذهبي والعسقلاني بأنه حديث باطل كما سبق، فما بال المؤلف يتغاضى عن حكمهما وهما المرجع في هذا الشأن ويتعلق بالمتشابه من الكلام؟
الآخر: أن البيهقي الذي أخرجه في "الدلائل" قد ضعف الحديث فيه كما سبق نقله

عنه، فإن لم يكن الحديث عنده موضوعا فهو على الأقل ضعيف، فهو حجة على الشيخ الذي يحاول بتحريف الكلام أن يجعله صحيحا؟

ثم نقل المؤلف تخريج الحاكم للحديث وتصحيحه إياه، وتغاضى أيضا عن تعقب الذهبي إياه الذي سبق أن ذكرناه، والذي يصرح فيه أنه حديث موضوع! كما تغاضى عن حال راويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، الذي اتهمه الحاكم نفسه بالوضع وعن غيره ممن لا يعرف حاله أو هو متهم، وعن قول الحافظ الهيثمي في الحديث فيه من لم أعرفهم

عجبا من هذا المؤلف وأمثاله إنهم يزعمون أن باب الاجتهاد قد أغلق على الناس فليس لهم أن يجتهدوا لا في الحديث صحيحا وتضعيفا، ولا في الفقه، ترجيحاً وتفريعا، ثم هم يجتهدون فيما لا علم لهم فيه البتة، وهو علم الحديث ويضربون بكلام ذوي الاختصاص عرض الحائط! ثم هم إن قلدوا قلدوا دون علم متبعين أهواءهم، وإلا فقل لي بالله عليك: إذا صحح الحاكم حديثا – وهو معروف بتساهله في ذلك – ورد عليه أمثال الذهبي والهيثمي والعسقلاني أفيجوز والحالة هذه التعلق بتصحيح الحاكم؟! اللهم إن هذا لا يقول به إلا جاهل أو مغرض! اللهم فاحفظنا من اتباع الهوى حتى لا يضلنا عن سبيلك

ثم زعم المؤلف (ص 16) أن الإمام مالكا قد صح عنه محل الشاهد من هذا الحديث حيث قال للخليفة العباسي: ولم تصرف وجهك عنه صلى الله عليه وسلم وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم؟

وقد بينا فيما سلف بطلان نسبة هذه القصة إلى مالك، وأما المؤلف فلا يهمه التحقق من ذلك، وسيان عنده أثبتت أو لم تثبت، ما دام أنها تؤيد هواه وبدعته إذ الغاية عنده تسوغ الوسيلة

ومن تهوّر هذا المؤلف وجهله أنه يصرح (ص 12) : أن التوسل برسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء والأولياء والصالحين والاستغاثة بهم ... مما أجمعت عليه الأمة قبل ظهور هذا المبتدع ابن تيمية الذي جاء في القرن الثامن الهجري وابتدع

بدعته

فإن إنكار التوسل بغير الله تعالى مما صرح به بعض الأئمة الأولين المعترف بفضلهم وفقهم، وقد نقلنا نص أبي حنيفة في ذلك (ص 77) من الكتب الموثوق بها من كتب الحنفية وفيها عن صاحبيه الإمام محمد وأبي يوسف نحو ذلك مما يعتبر قاصمة الظهر لهؤلاء المبتدعة، فأين الإجماع المزعوم أيها المتهور؟ ! وإن من أكبر الافتراء على الإجماع أن ينسب إليه هذا المؤلف جواز الاستغاثة بالأموات من الصالحين؟ وهذه ضلالة كبرى لم يقل بها - والحمد لله - أحد من سلف الأمة وعلمائها، ونحن نتحدى المؤلف وغيره من أمثاله أن يأتينا ولو بشبه نص عنهم في جواز ذلك، بل المعروف في كتب أتباعهم خلاف ذلك ولولا ضيق المجال لنقلنا بعض النصوص عنهم وأما حديث أبي سعيد الخدري (رقم 24) فاكفى المؤلف (ص 36) بأن نقل تحسينه عن بعض العلماء، وقد بينا خطأ ذلك من وجوه بما لا مرد لها فأغنى عن الإعادة، والمؤلف لا يهتمه مطلقا التحقيق العلمي لأنه ليس من أهله، بل هو يتعلق في سبيل تأييد هو اه بالأوهام ولو كانت كخيوط القمر أو مدد الأموات وبهذه المناسبة أريد أن أقول كلمة وجيزة من جهة استدلال المؤلف بهذا الحديث وأمثاله على التوسل المبتدع فأقول

إن حق السائلين على الله تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح هذا الحديث وما في معناه فليس فيه توسل ما إلى الله بالمخلوق، بل هو توسل إليه بصفة من صفاته وهي الإجابة، وهذا أمر مشروع خارج عن محل النزاع فتأمل منصفاً، وبهذا يسقط قول هذا المؤلف عقب الحديث: فالنبي صلى الله عليه وسلم توسل بالسائلين الأحياء والأموات، لأننا نقول هذا من تحريف الكلم فإننا نقول - إنما توسل - لو صح الحديث بحق السائلين، وعرفت المعنى الصحيح - وبحق الممشى، وهو الإثابة من الله لعبده، وذلك أيضاً صفة من صفاته تعالى فأين التوسل المبتدع وهو التوسل بالذات؟ وأنهى هذا الرد السريع بتنبيه القراء الكرام إلى أمرين آخرين وردا في الرسالة المذكورة: الأمر الأول ذكر (ص 16) حديث الأعمى وقد سبق بيان معناه، ثم أتبعه

بذكر قصة عثمان بن حنيف مع الرجل صاحب الحاجة وكيف أنه شكى إليه أنه يدخل على عثمان بن عفان فلا يلتفت إليه! فأمره ابن حنيف أن يدعو بدعاء الأعمى ... فدخل على عثمان بن عفان فقضى له حاجته! احتج المؤلف بهذه القصة على التوسل به صلى الله عليه وسلم بعد وفاته

وجوابنا من وجهين

الأول: أنها قصة موقوفة، والصحابة الآخرون لم يتوسلوا مطلقا به صلى الله عليه وسلم بعد وفاته، لأنهم يعلمون أن التوسل به معناه التوسل بدعائه وهذا غير ممكن كما سبق بيانه

الآخر: أنها قصة لا تثبت عن ابن حنيف، وبيان ذلك في رسالتنا الخاصة " التوسل أنواعه وأحكامه " وقد سبقت الإشارة إليها

ونحو ذلك أنه: ذكر (ص 25) قصة مجيء بلال بن الحارث المزني الصحابي لما قحط الناس في عهد عمر إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنادته إياه يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا

فهذه أيضا قصة غير ثابتة وأوهم المؤلف صحتها محرفا لكلام بعض الأئمة، مقلدا في ذلك بعض ذوي الأهواء قبله، وتفصيل ذلك في الرسالة المومىء إليها

বাংলা

২৫। আদম (আঃ) যখন গুনাহ করে ফেললেন, তিনি বললেনঃ হে আমার প্রভু! তোমার নিকট মুহাম্মদকে সত্য জেনে প্রার্থনা করেছি। আমাকে ক্ষমা করে দাও। আল্লাহ বললেনঃ হে আদম! তুমি কিভাবে মুহাম্মদকে চিনলে, অথচ আমি তাকে সৃষ্টি করিনি? (আদম) বললেনঃ হে আমার প্রভু! আপনি আমাকে যখন আপনার হাত দ্বারা সৃষ্টি করেছিলেন এবং আমার মধ্যে আপনার আত্মা থেকে আত্মার প্রবেশ ঘটান, তখন আমি আমার মাথা উঁচু করেছিলাম। অতঃপর আমি আরশের স্তম্ভগুলোতে (খুঁটি) লিখা দেখেছিলাম লা-ইলাহা ইল্লাল্লাহ মুহাম্মাদুর রাসুলুল্লাহ। আমি জেনেছি যে, আপনার কাছে সর্বাপেক্ষা ভালবাসার সৃষ্টি ব্যতীত অন্য কাউকে আপনি আপনার নামের সাথে সম্পৃক্ত করবেন না। সত্যই বলেছি হে আদম! নিশ্চয় তিনি আমার নিকট সর্বাপেক্ষা ভালবাসার সৃষ্টি। তুমি তাঁকে হক জানার দ্বারা আমাকে ডাক। আমি তোমাকে ক্ষমা করে দিব। মুহাম্মদ যদি না হতো আমি তোমাকে সৃষ্টি করতাম না।

হাদীসটি জাল।

ইমাম হাকিম “আল-মুসতাদরাক” গ্রন্থে (২/৬১০) এবং তার সূত্রে ইবনু আসাকির (২/৩২৩/২) ও বাইহাকী “দালায়েলুন নবুওয়াহ” গ্রন্থে (৫/৪৮৮) রহমান ইবনু যায়েদ ইবনে আসলাম হতে ... বর্ণনা করেছেন।

হাকিম বলেনঃ হাদীসটির সনদ সহীহ। যাহাবী তার বিরোধিতা করে বলেছেনঃ বরং হাদীসটি বানোয়াট। আব্দুর রহমান দুর্বল আর আব্দুল্লাহ ইবনু মুসলিম আল-ফিহরী কে তা জানি না।

আমি (আলবানী) বলছিঃ এ ফিহরীকে “মীযানুল ইতিদাল” গ্রন্থে এ হাদীসটির কারণে উল্লেখ করা হয়েছে। তিনি (যাহাবী) বলেছেনঃ হাদীসটি বাতিল।

বাইহাকী বলেনঃ হাদীসটি আব্দুর রহমান ইবনু যায়েদ একক ভাবে বর্ণনা করেছেন। তিনি দুর্বল।

ইবনু কাসীর তার “আত-তারীখ” গ্রন্থে (২/৩২৩) তা সমর্থন করেছেন। আর হাফিয ইবনু হাজার “আল-লিসান” গ্রন্থে যাহাবীর সাথে ঐকমত্য পোষণ করে বলেছেনঃ হাদীসটি বাতিল। আমি (আলবানী) বলছিঃ ইবনু হিব্বান বর্ণনাকারী আব্দুল্লাহ ইবনু মুসলিম ইবনে রাশীদ সম্পর্কে বলেনঃ তিনি হাদীস জাল করার দোষে দোষী। তিনি লাইস, মালেক এবং ইবনু লাহিয়ার উপর হাদীস জাল করতেন। তার হাদীস লিখা হালাল নয়।

হাকিম কর্তৃক এ হাদীসের বর্ণনা তার বিপক্ষেই গেছে। কারণ হাকিম সহীহ বললেও তিনি “আল-মাদখাল ইলা মারিফাতিস সহীহে মিনাস সাকিম” নামক গ্রন্থে বলেছেনঃ আব্দুর রহমান ইবনু যায়েদ ইবনে আসলাম তার পিতা হতে কতিপয় জাল হাদীস বর্ণনা করেছেন। একই কথা আবু নু’য়াইমও বলেছেন।

ইবনু তাইমিয়া বলেছেনঃ এ আব্দুর রহমান ইবনু আসলাম দুর্বল হওয়ার ব্যাপারে সকল মুহাদ্দিসগণ একমত। ইবনুল জাওয়াযী বলেনঃ আপনি যদি হাদীস শাস্ত্রের পণ্ডিতদের কিতাবগুলো খুঁজেন, তাহলে তাকে কেউ দুর্বল বলেননি এরূপ পাবেন না। বরং তাকে আলী ইবনুল মাদীনী এবং ইবনু সাদ অত্যন্ত দুর্বল আখ্যা দিয়েছেন।

ইমাম তাহাবী বলেনঃ তার হাদীসের বিদ্বানদের নিকটে চরম পর্যায়ের দুর্বল। ইবনু হিব্বান বলেনঃ তিনি না জেনে হাদীসকে উলট পালট করে ফেলতেন। তিনি বহু মুরসাল বর্ণনা ও মওকুফ সনদকে মারফু করে ফেলেছেন। এ জন্য তাকে পরিত্যাগ করাই হচ্ছে তার প্রাপ্য।

আমি (আলবানী) বলছিঃ সম্ভবত হাদীসটি ইসরাইলী বর্ণনা হতে এসেছে। ভুল করে আব্দুর রহমান ইবনু যায়েদ মারফু করে ফেলেছেন। কারণ আলোচিত ফেহরী সূত্রেই হাদীসটি মওকুফ হিসাবে বর্ণিত হয়েছে। আবু বকর আজুরী “আশ-শারীয়াহ” গ্রন্থে (পৃ. ৪২৭) তা উল্লেখ করেছেন। এছাড়া আবু মারওয়ান উসমানী সূত্রে উসমান ইবনু খালিদ হতে মওকুফ হিসাবে বর্ণিত হয়েছে, কিন্তু তারা দু’জনই দুর্বল। ইবনু আসাকিরও অনুরূপ ভাবে (২/৩১০/২) মদিনাবাসী এক শাইখ হতে ইবনু মাসউদ (রাঃ)-এর সাথীদের থেকে বর্ণনা করেছেন। এটির সনদে একাধিক মাজহুল বর্ণনাকারী রয়েছেন। মোটকথা নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম হতে হাদীসটির কোন ভিত্তি নেই। হাদীসটিকে দু’ হাফিয যাহাবী ও আসকালানী বাতিল বলে হুকুম লাগিয়েছেন। যেমনটি পূর্বে আলোচনা করা হয়েছে।

পরবর্তীতে বর্ণিত ৪০৩ নং হাদীসটিও এ হাদীসটি বাতিল হওয়ার প্রমাণ বহন করে।*

ফুটনোট

*বিঃ দ্রঃ (কাওসারী এ জাল হাদীসকে সাব্যস্ত করার জন্য বহু চেষ্টা করেছেন। তার কথার বহুলাংশই স্ববিরোধীও বটে। এছাড়া তিনি তথ্যগত বহু ভুলও করেছেন। শাইখ আলবানী এ “যঈফা” গ্রন্থেই বিস্তারিত আলোচনা করেছেন। এ পরিসরে তা বিষদভাবে উল্লেখ করা সম্ভব হলো না। যার একান্তই প্রয়োজন মূল কিতাব দেখে নেয়ার জন্য বিনীত অনুরোধ করছি)। (অনুবাদক)

হাদিসের মান: জাল (Fake) পুনঃনিরীক্ষিত

পাবলিশারঃ তাওহীদ পাবলিকেশন

🔗 Link — <https://www.hadithbd.com/hadith/link/?id=5286>

📖 হাদিসবিডির প্রজেক্টে অনুদান দিন